المضارع يدخل فإن كان معربا بالحركات ففتحة ضمته في النصب فيهما أي
أنهما معمولان مقدمان في جملة قولنا فيبدل بصيغة المبني للمعلوم في
المضارع أي يبدل ضمة المضارع الموجودة فيه قبل دخول الناصب
بفتحة في الضمير في ضمته عائد إلى المضارع وفي يبدل إلى الناصب وإنما يبدل
ضمته بفتحة لا فتحة مقتضاه فإن النصب يكون بالفتحة في الفعل المضارع
المعرب بالحركات الظاهرة كما أن رفعه بالضمة وجزمه بالسكون لا يقال
حق العبارة أن نقول فيبدل رفعه نصبا لأنه معرب والضم والفتح إنما
يستعملان في المبنيات لأنا نقول الغرض هنا بيان الحركة دون النعت
ضيق للإعراب والبناء والحركة من حيث هي حركة هي الضم والفتح والكسر
لا الرفع والنصب والجر فإن هذا أمر زائد فتأمل وإن كان معربا بالحروف
كالأفعال الخمسة المعربة في حال الرفع بثبوت النون وفي حال النصب
والجزم بحذفها فحكم الناصب إذا دخل عليه كحكم الجازم في يسقط
كل واحد منهما منه النون التي كانت علامة للرفع فيه ما عدا
النون التي هي ضمير جماعة النساء وذلك فإنه لا يسقطها لما مضى فيما سبق
من علة وهو ما تقرر من كونها ضميرا لا علامة للإعراب وهذا
الاستثناء إن اعتبر من النونات بلا قيد كونها للرفع فهو متصل
وإلا فمنقطع إذ نون الإناث ليست من نونات الرفع ضرورة أن الفعل
معها مبني على السكون كما علمته وإنما أسقط الناصب هذه النو
نات حملا له على الجازم لأن الجزم في الأفعال كالجر في الأسماء فكما أن النصب
على الجزم فتحذف النونات المحذوفة في حال الجزم وهذا المضارع من زيادتي
وإن شئت البيان لما دخل عليه ناصب فيبدل ضمته فتحة أو أسقط النون
منه في أمثلة تشخيصية فتقول إذا دخل فقل في ينصر بضم الراء لن ينصر بفتحها
وفي ينصران بثبوت النون لن ينصرا بحذفها وفي تنصرين كذا أي لن
تنصري بحذفها وفي تنصرون كذلك لن تنصروا بحذفها وأما جمع
المؤنث السالم فقل فيه لن تنصرن بإثباتها لما علمته وهذه الأمثلة

في

في ضبطها بالتاء الفوقية وفي التحتية ما عدا أمثلة المعروفة المخاطبة
فإنه بالفوقية لا غير ويوافق التمثيل بنقل حركة همزة أل إلى ما قبلها
للوزن ليس يعسر عليك فإذا عرفت هذا فقس عليه غيره ثم لما
كان اقتران المضارع بلام الطلبيتين غير مخرج له عن مضارعيته وإن
أفاد بسبب اقترانه بهما الطلب ولذا ذكرناه في هذا الباب وذكرنا
حكم اللام ولا في هذا الاستطراد وقد تقرر في كتب النحو أن الجوازم على
قسمين قسم يجزم فعلا واحدا فقط وقسم يجزم فعلين يسمى أولهما
فعل الشرط والآخر جوابه وجزاءه ومن القسم الأول وهو الجازم
لفعل واحد يجزم لام أفادت طلبا سواء كان أمرا نحو لينفق ذو
سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كليعملوا إذا صدر من
المساوي وإنما عملت اللام المذكورة الجزم لأن المضارع لما دخلته شابه
الأمر بالصيغة وهو مبني ولم يمكن بناء المضارع لوجود حرف المضارعة
فيه مع عدم تعذر الإعراب فيه أعرب بإعراب يشبه البناء وهو السكون
لأنه الأصل في البناء وفي الكلام لكون المشابهة مستفادة منها عملت الجزم
وتعبيرنا بلام الطلب أشمل من تعبير الأصل بلام الأمر لعدم شموله
ما ذكرنا فإن الأمر هو الطلب الصادر من الأعلى إلى الأدنى والدعاء
بالعكس والالتماس من المساوي والمراد أنها تفيد الطلب بالإطلاق
فلا يضر خروجها عنه ظاهرا كاللام التي يراد بها ومد نحو قولها الحمد
نحو فليمدد له الرحمن مدا ولنحمل خطاياكم أي فيمد ونحمل أو التهديد
نحو من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وأما قوله ليكفروا بما آتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل اللام فيهما التعليل فيكون ما بعدها منصوبا و
التهديد فيكون ما بعدها مجزوما واعلم أن اللام المذكورة جزمها
لفعل غائب بالإضافة أي فعل مسند إلى ضمير غائب سواء كان
الفعل المذكور أمرا أو دعاء أو التماسا مبنيا للفاعل والمفعول و
سواء كان الفاعل المذكور مذكرا أو غيره مفردا أو غيره فقد كثر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)